



Commission de Contrôle des Fichiers de l'O.I.P.C. - INTERPOL

Commission for the Control of INTERPOL's Files

Comisión de Control de los Ficheros de la OIPC-INTERPOL

لجنة الرقابة على محفوظات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

INTERPOL's Independent Authority for the Control and Protection of Personal Data

تقرير عن أنشطة لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول لعام 2023

النص العربي

النص الأصلي: بالإنكليزية

يُنشر: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية

المرجع: CCF/130/RAP/1

الموجز.....	3
أولا. لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت، هيئة الإنترنت المستقلة.....	4
ثانيا. الإطار القانوني.....	5
ثالثا. المبادئ التوجيهية.....	5
رابعا. صلاحيات اللجنة وحدود مجالات الاختصاص.....	6
خامسا. التحديات والإنجازات.....	7
ألف. ازدياد عبء العمل وتعقيده.....	7
باء. أمن ونزاهة الإجراءات.....	8
جيم. التدابير المتخذة في عام 2023.....	8
سادسا. الأهداف المقبلة.....	10
سابعا. قائمة التنذيلات.....	10
التذييل 1 - الإحصاءات المتعلقة بأنشطة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت في عام 2023.....	11
ألف. اللجنة عموما.....	11
باء. هيئة الإشراف والمشورة.....	11
جيم. هيئة الطلبات.....	11
(أ) الطلبات الجديدة الواردة في عام 2023.....	11
(ب) الطلبات المغلقة في عام 2023.....	16
(ج) المهل.....	19
التذييل 2 - الإجراءات الاعتيادية لمعاملة الطلبات.....	20

الموجز

1. تعرض هذه الوثيقة التقرير السنوي للجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت. وهي تركز على أنشطة اللجنة في عام 2023، وجميع الإحصاءات الواردة في التذييل هي إحصاءات عام 2023. ويتضمن التقرير أيضا بعض المعلومات الهامة المتعلقة بأنشطة اللجنة في عام 2024.
2. تلقت اللجنة في عام 2023 2 793 طلبا وأغلقت 2 238 ملفا. وسجل عدد الطلبات الواردة والملفات المغلقة رقما قياسيا بالنسبة للجنة، حيث ازدادت الطلبات الواردة بنسبة 70 في المائة مقارنة بعام 2021، و 24 في المائة مقارنة بعام 2022. وقدمت لجنة الرقابة أيضا المشورة والإرشادات بشأن أكثر من 12 من مشاريع الإنترنت، لا سيما مشاريع اتفاقات تعاون، وقواعد بيانات جديدة، وعمليات تطوير تقنية جديدة شملت مجموعات البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي. وبرغم تعقيد الملفات والمشاريع وعبء العمل الكبير الملقى على عاتقها، حرصت لجنة الرقابة على ضمان تبرير وشرح قراراتها واستنتاجاتها على النحو المناسب.
3. وواصلت اللجنة بذل الجهود لتعزيز الشفافية عبر تعميم سياسات مختلفة، وإصدار قرارات بشكل غُفل، والتواصل بشكل أكبر مع الأطراف المعنية. وفي عام 2023 (وخلال عام 2024 أيضا)، استهلكت اللجنة مواردها في الكشف عن مخطط دولي والتصدي له، بعد أن تبين أنه كان يهدف إلى حذف النشرات الحمراء باستخدام أساليب احتيالية تقوم على توفير وثائق مزورة.
4. وفي عام 2023 (وخلال عام 2024 أيضا)، استهلكت اللجنة أيضا موارد كبيرة في التواصل مع هيئات داخل الإنترنت بشأن مراجعة ممكنة لنظامها الداخلي وإمكانية إدخال تعديلات عليه. وتتوقع اللجنة مواصلة العمل بشكل كبير على هذه المسائل.
5. وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة للجنة مقارنة بالزيادة في عدد الطلبات الواردة، وضرورة الحصول على مزيد من المعلومات بشأن العديد من الملفات من المكاتب المركزية الوطنية، ومقدمي الطلبات، والأمانة العامة، قبل تسوية الطلبات ذات الصلة، سُجل تأخير كبير في المهل التي عاملت فيها اللجنة طلبات الوصول وطلبات التصويب و/أو الحذف (المشار إليها فيما يلي بالشكاوى). ولايجاد حل للمشكلات الخطيرة التي يطرحها هذا التأخير، تعمل اللجنة جاهدة للحصول على المزيد من الموارد وعلى أدوات تقنية أفضل. وبسّطت اللجنة أيضا إجراءاتها الداخلية وعمدت إلى ترتيب أولوياتها.
6. وستواصل اللجنة السعي للحصول على المزيد من الموظفين والأدوات التقنية وفقا للطلبات التي قدّمتها في هذا الخصوص، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها لمعالجة مشكلات التأخير، ولكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها على النحو الأمثل وبأفضل ما تستطيع.
7. وتواصل اللجنة، من خلال عملها وتسويتها لعدد غير مسبوق من الملفات، الاضطلاع بمهامها، لا سيما فيما يتعلق بتوفير سبل انتصاف فعالة لمقدمي الطلبات وضمان التقيد بقواعد الإنترنت.

أولاً. لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت، هيئة الإنترنت المستقلة

8. لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت هي هيئة مستقلة ومحيدة في الإنترنت، أنشئت بموجب المادة 5 من القانون الأساسي للمنظمة. وهي تسهر على أن تتقيد معاملة البيانات الشخصية لأغراض شرطية بقواعد الإنترنت، لا سيما فيما يخص الحقوق الأساسية للأفراد.
9. وتضم لجنة الرقابة سبعة أعضاء وتتألف من هيئتين هما هيئة الإشراف والمشورة وهيئة الطلبات. وتضطلع الهيئتان بثلاث وظائف رئيسية هي الإشراف، والمشورة، ومعاملة طلبات الوصول، وتصويب البيانات الواردة من أفراد من العموم و/أو حذفها. والهيئتان متكاملتان، وتتعاونان لضمان أداء اللجنة مهامها.
10. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء لجنة الرقابة لولاية مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة لثلاث سنوات إضافية. ويتمتع هؤلاء الأعضاء بالاستقلالية ويشغلون مناصبهم بصفتهم الشخصية.
11. وترد فيما يلي أسماء أعضاء لجنة الرقابة الذين انتخبوا جميعاً للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وبدأت ولايتهم الممتدة خمس سنوات في آذار/مارس 2022.

(أ) هيئة الإشراف والمشورة:

- السيدة تيريزا ماكهنري (الولايات المتحدة)، رئيسة، محامية ذات خبرة في القانون الجنائي الدولي؛
- السيد إيف بوتي (بلجيكا)، مقرر، خبير في حماية البيانات؛
- السيد محمد الفاضل ميلاد (تونس)، خبير في المعاملة الإلكترونية للبيانات.

(ب) هيئة الطلبات:

- السيدة تيريزا ماكهنري (الولايات المتحدة)، رئيسة، محامية ذات خبرة في القانون الجنائي الدولي؛
- السيد محمد قمر (لبنان)، نائب الرئيسة، محام ذو خبرة دولية مشهوددة في الشؤون الشرطية، وبخاصة التعاون الشرطي الدولي؛
- السيد حمزة السعيد (المغرب)، مقرر، محام يشغل الآن أو سبق أن شغل وظيفة رفيعة في القضاء أو الادعاء العام؛
- السيدة سوزي أليغري (المملكة المتحدة)، محامية خبيرة في حماية البيانات؛
- السيد ميشال فورست (فرنسا)، محام خبير في حقوق الإنسان.

12. وتستعين اللجنة لأداء مهامها بسكرتارية مخصصة هي هيئة دائمة تابعة لها (في حين يعمل أعضاؤها بدوام جزئي لحساب اللجنة). وتعمل السكرتارية في مقر الإنترنت في ليون (فرنسا)، وتختار اللجنة موظفيها.

13. ويمتلك أعضاء اللجنة وسكرتاريتها خبرات متنوعة تعكس مجالات الاختصاص الضرورية لمعاملة البيانات الشخصية من قبل الإنترنت وضمان اشتغال المنظمة بروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتأخذ في الاعتبار حياد المنظمة، وتحترم القوانين السارية في البلدان الأعضاء.

14. لغة عمل لجنة الرقابة هي الإنكليزية، وهي اللغة التي تحرر بها وثائقها واستنتاجاتها. ولكن سكرتارية اللجنة قادرة على العمل بلغات عمل المنظمة الأربع (الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية)، وهي وتتواصل مع المنظمة ومقدمي الطلبات والمكاتب المركزية الوطنية بهذه اللغات الأربع.

ثانياً. الإطار القانوني

15. يحكم لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت قانونها الأساسي الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة للإنترنت في عام 2016 ودخل حيز النفاذ في عام 2017.

16. وتلتزم اللجنة بالإطار القانوني المنصوص عليه أيضاً في المادتين 36 و37 من القانون الأساسي للإنترنت، وفي قواعد اشتغال لجنة الرقابة، ومبادئها التوجيهية الداخلية، وأنظمة الإنترنت (لا سيما نظام الإنترنت لمعاملة البيانات)، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للإنترنت، ومختلف نصوص الإنترنت المتعلقة بتطبيق الإطار القانوني التي تنص عليه هذه الوثائق. وهي تلتزم أيضاً بالمبادئ التوجيهية التي حددتها المعايير القانونية الدولية السارية.

ثالثاً. المبادئ التوجيهية

17. واصلت لجنة الرقابة في عام 2023 الاشتغال بموجب مبادئها التوجيهية، لا سيما ما يلي منها:

- الاستقلال والحياد: يبقى ضمان احترام استقلالية اللجنة وحيادها أمراً أساسياً. فعلى سبيل المثال، يتنحى أعضاؤها عن النظر في طلب ما إذا كان من الممكن أن يترتب على ذلك تضارب في المصالح أو تضارب متصور في المصالح، ولا يحق للأعضاء الاطلاع على الملفات التي تنحوا عن النظر فيها ولا على استنتاجات لجنة الرقابة ذات الصلة.

- الأمن والسرية: ملفات اللجنة سرية ولا تسجل في منظومة الإنترنت للمعلومات. ويظهر مبدأ السرية والأمن الأساسيان في المعايير والممارسات اليومية للجنة: فعندما تصنف تحديداً معلومات وردت من أحد الأطراف (سواء كان مقدّم طلب أو مكتب مركزي وطني) على أنها سرية، لا يُطلع الطرف الآخر عليها (انظر المادة 35 من النظام الأساسي الذي يوفر مزيداً من المعلومات عن كيفية معاملة المعلومات المقيّدة). وتزود منصة متاحة حصراً لأعضاء لجنة الرقابة هؤلاء الأعضاء بالوثائق الضرورية بشكل آمن تماماً، وتدير حقوق الوصول؛ وتلتزم لجنة الرقابة بمبادئ توجيهية صارمة فيما يتعلق باستخدام أدوات اللجنة، وملفاتها، ووثائقها.

وترد مبادئ الاستقلالية والحياد والأمن والسرية المذكورة آنفاً في إعلان رسمي يوقعه أعضاء لجنة الرقابة وسكرتاريتها.

- الكفاءة والاستشراف والابتكار: يكرس أعضاء لجنة الرقابة وسكرتاريتها جهودهم لضمان اشتغال اللجنة بأفضل ما تستطيع، في ظل التحديات المتنامية والتعقيدات المتزايدة. وقد واصلت اللجنة العمل على تعزيز سكرتاريتها وتحديث أدواتها، وتطوير إجراءاتها والآلية المعتمدة لديها لاتخاذ القرارات.

- الشفافية والدعم: برغم مواردها المحدودة، سعت اللجنة إلى تعزيز شفافتها، لا سيما من خلال المشاركة في اجتماعات داخلية وخارجية مختلفة، وزادت حجم المعلومات المتوفرة في الصفحة المخصصة لها على موقع الإنترنت العمومي على الويب.

18. ويتجلى تنفيذ هذه المبادئ بشكل أكبر في التحديات التي تواجهها اللجنة والإنجازات التي تحقّقها المبينة أدناه.

رابعاً. صلاحيات اللجنة وحدود مجالات الاختصاص

19. تتمتع لجنة الرقابة بالصلاحيات الرئيسية التالية، على النحو الوارد في نظامها الأساسي:

- اتخاذ القرارات - يمكن لهيئتي اللجنة إصدار قرارات ملزمة ومبررة يحاط الأطراف المعنيين علماً بها. ويسهم الطابع الملزم لقراراتها المتعلقة بالطلبات في توفير سبل انتصاف فعالة لمقدمي هذه الطلبات. وتحرص اللجنة على ضمان تنفيذ قراراتها. ويعكس عدد القرارات المتخذة في عام 2023 عبء العمل الملحق على عاتقها. فعلى سبيل المثال، وكما جرى بيانه في الفقرتين 6 و 2.23 من التذييل 1، اتخذت اللجنة 13 قراراً بشأن مشاريع ينقّذها الإنترنت وتشتمل على معاملة بيانات شخصية، واتخذت قرارات بشأن 500 من الشكاوى المقبولة الواردة من أفراد سُجّلت بيانات تخصّهم في محفوظات الإنترنت.

- وظيفة استشارية - يمكن للجنة أن تصدر أيضاً قرارات وتوصيات بشأن قواعد وإجراءات تشغيلية جديدة، ومشاريع تقنية جديدة، واتفاقات تعاون تشتمل على معاملة بيانات شخصية. وبرغم أن هذه القرارات غير ملزمة، إلا أن اللجنة تتابع هذه الاستنتاجات، وتتعاون بشكل وثيق مع مختلف إدارات الأمانة العامة المسؤولة عن تطوير هذه المشاريع. وفي حال استمرت خلافات مع الأمانة العامة بشأن قراراتها وتوصياتها، يمكن للجنة الرقابة أن تبلغ اللجنة التنفيذية بذلك، وفقاً لما تنص عليه المادة 27(5) من نظامها الأساسي، ولكنها لم تضطر إلى ذلك في عام 2023.

- سلطة إشراف - تجري اللجنة، بصفتها هذه، تدقيقات تلقائية منتظمة تهدف إلى تبيّن مصادر محتملة للمخاطر (انتهاكات بنوية أو منتظمة للقواعد) وتعالجها. ونتيجة لهذه التدقيقات، يمكن للجنة أيضاً أن تتخذ قرارات وتصدر آراء وتوصيات تكون ملزمة.

- إشراك الأطراف المعنية - تتواصل اللجنة مع الأطراف المعنية داخل المنظمة وخارجها، وتعمل على المساعدة في بناء القدرات على المستويين الداخلي والخارجي.

20. وينحصر دور لجنة الرقابة بالمسائل المتعلقة بمعاملة البيانات في منظومة الإنترنت للمعلومات. وهي تذكّر بشكل منتظم بأنها غير مخولة التحقيق، أو النظر في الأدلة، أو إجراء تقييم عام للنظام القضائي لبلد ما أو لأوضاع حقوق الإنسان بشكل عام، أو وضع استنتاجات وقائية بشأن إدانة أو براءة شخص ما في قضية جنائية، أو تقييم القرارات الصادرة عن محاكم وطنية. ولا يمكنها كذلك معالجة طلبات الوصول إلى الملفات الوطنية.

خامسا. التحديات والإنجازات

ألف. ازدياد عبء العمل وتعقيده

21. تمثل أكبر تحدٍّ واجهته لجنة الرقابة في عام 2023 في ازدياد عبء العمل ومحدودية الموارد لمواجهة. وتتنامى التحديات أيضا بسبب تنوع المواضيع التي تنظر فيها اللجنة وحساسيتها وتعقيدها، ولكونها تتطلب خبرات تقنية وقانونية محددة. وفي ضوء الرهانات المطروحة والمهل النظامية، تشكل معاملة الطلبات أولى الأولويات. وإعطاء الأولوية للطلبات يؤثر بشكل سلبي في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها لجنة الرقابة. ففي عام 2023 وما بعده، واصلت اللجنة طلب موارد إضافية، لا سيما المزيد من الموظفين لسكارتايتها، وأدوات تقنية أفضل نوعية، وأجور أعلى للعمل الذي يضطلع به أعضاؤها، بما في ذلك العمل الذي يقومون به خارج الدورات. وبدءا من عام 2023، جرت الموافقة على منح اللجنة بعض الموارد الإضافية. وستعمل اللجنة على دمج هذه الموارد فور الحصول عليها، ورصد تأثيرها على قدرتها على أداء مهامها، وتقييم ما إذا كانت بحاجة إلى مزيد من الموارد.

22. وكما جرى بيانه في التذييل 1، تعاملت اللجنة عددا كبيرا من الطلبات. ويثير العديد من هذه الطلبات مسائل شائكة تتطلب النظر في السياق السياسي ملف ما، وأسئلة أخرى تتعلق بتفسير قواعد الإنترنت، والقانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- وشيئا فشيئا، باتت معالجة الطلبات تشكل دوامة طويلة تبدأ بتقديم طلبات للوصول، تليها شكاوى، ومن ثم طلبات للمراجعة.
- وغالبا ما يفرض أحد الأطراف على الطرف الآخر قيودا تمنعه من الاطلاع على المعلومات التي أحالها، ما يؤدي إلى استنفاد موارد لجنة الرقابة التي يتعين عليها في كثير من الأحيان أن تشرع في تبادل المراسلات مع الأطراف للحصول على مبررات، ومن ثم تقييم هذه المبررات مع مراعاة مبدأ الوصول إلى المعلومات المتعلق بطلب ما وواجبها النظامي الذي يفرض عليها تقديم قرارات مبررة إلى الأطراف. وحوالي 60 في المائة من المكاتب المركزية الوطنية و20 في المائة من مقدمي الطلبات يطلبون فرض قيود على المعلومات التي يوفرونها.
- وتشهد اللجنة ارتفاعا كبيرا في حجم الرسائل الإلكترونية التي تردّها، حيث قدّر معدّلها بحوالي 100 رسالة في اليوم الواحد في عام 2023. وغالبا ما تتضمن بعض هذه الرسائل الإلكترونية عدة مرفقات تقتضي اتباع بروتوكولات أمنية إضافية لفتحها. ويرد بعضها من مقدمي طلبات أو من مكاتب مركزية وطنية للاستفسار عن وضع طلب محدد (والتأخير في تسوية الطلبات والإجابة على الاستفسارات قد يؤدي إلى تبادل المزيد من المراسلات)؛ ويمكن أن يشكل الرد على هذه الرسائل الإلكترونية عبئا إضافيا على اللجنة، وأن يؤثر بدوره في الموارد المتاحة لحل المسائل الجوهرية.

23. وتواصل مشاريع الإنترنت التي تنظر فيها اللجنة طرح مشكلات آخذة في التعقيد تتعلق بالأمن وبمسائل حماية البيانات. وهذه هي الحال خصوصا بالنسبة للمشاريع التي تشتمل على معاملة مجموعات كبيرة من البيانات، والذكاء الاصطناعي، أو مسائل حساسة كمواضع الاعتداء الجنسي على الأطفال. وينطبق ذلك أيضا على مشاريع اتفاقات التعاون التي يتعين في إطارها على الأطراف التقيد بقواعد وواجبات ملزمة، ما يجعل من الصعب في بعض الأحيان التوفيق بينها.

باء. أمن ونزاهة الإجراءات

24. تسعى اللجنة بشكل استباقي إلى منع وتبين إساءة استخدام إجراءاتها. وتتخذ مجموعة متنوعة من التدابير الوقائية للكشف عن سوء الاستخدام هذا. ففي عامي 2023 و 2024، تبينت اللجنة ثغرات إجرائية محتملة استفاد منها بعض مقدمي الطلبات وبعض المكاتب المركزية الوطنية. فاتخذت تدابير استثنائية على أساس كل حالة على حدة للتصدي بفعالية لأي محاولة سوء استخدام لإجراءاتها، ولإحاطة الأطراف المعنية علما بذلك.

25. وتابعت اللجنة حوادث أمنية محتملة كانت الأمانة العامة قد أبلغتها بها. وقدمت الموظفة المعنية بحماية البيانات في الإنترنت أيضا المساعدة للجنة في هذا الإطار، وأحاطتها علما بحادثة انتهاك للبيانات على الصعيد الوطني كان من الممكن أن تؤثر في المعلومات الواردة إليها (لم تتأثر ملفات اللجنة بانتهاك البيانات هذا).

جيم. التدابير المتخذة في عام 2023

26. حرصا على أداء اللجنة مهامها على أفضل وجه، ولكي يتمكن أعضاء اللجنة وسكرتاريتها من النهوض بعبء العمل الملقى على عاتقهم والآخذ في الازدياد والتعقيد، اتخذت سلسلة من التدابير في عام 2023:

1.26 عيّنت السكرتارية ثلاثة أشخاص إضافيين في فريقها الذي بات يضم حاليا 18 عضوا يتمتعون بخبرات متنوعة للاضطلاع بولايتها، وفقا لما تنص عليه المادة 15 من نظامها الأساسي. وواصلت العمل مع الأمانة العامة على تطوير أدوات رقمية جديدة سيبدأ نشرها في عام 2024. ولا تزال بعض القرارات والطلبات الإضافية للحصول على مزيد من الموظفين والأدوات قيد التنفيذ.

2.26 ونظمت اللجنة أربع دورات تمتد كل منها خمسة أيام في مقر الإنترنت في ليون (فرنسا)، واجتماعات بوسائل افتراضية بين أعضائها وسكرتاريتها للسماح لهم بالتواصل بشكل منتظم بشأن أنشطة اللجنة، والتحديات التي تواجهها، وأولوياتها، والزيادة في الطلبات والاحتياجات، بهدف أداء وظائفها بأكبر قدر من الفعالية. وعقدت في كل من دوراتها اجتماعات عدة مع وحدات مختلفة في الأمانة العامة. وحافظت على متانة عملية اتخاذ القرارات لديها، وعززت تواصل أعضائها مع الموظفين.

- وبشكل عام، اتخذت اللجنة في كل دورة من دوراتها قرارات تتعلق بحوالي 60 إلى 80 شكوى، ونظرت في مشاريع، وأجرت توقيعات تلقائية، وتدارست مسائل قانونية وإجرائية واستراتيجية متنوعة. ويبدل أعضاؤها وسكرتاريتها جهودا كبيرة قبل انعقاد دوراتها للعمل على التحضير للمشاريع، والمسائل القانونية والإجرائية، والملفات.

- وحدثت اللجنة بانتظام التفويض الذي منحه لمقرريها للتمكن من اتخاذ قرارات طوال السنة ولتلبية الاحتياجات المتغيرة. وتمكنت من وضع استنتاجات بمساعدة هيئة الإشراف والمشورة (لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع) أو هيئة الطلبات (فيما يتعلق بالطلبات والمسائل القانونية ذات الصلة بتنفيذ قواعد الإنترنت)، أو الهيئتين معا (فيما يتعلق بالاحتياجات من الميزانية وأنشطة التواصل). وعلى سبيل المثال، وكما جرى بيانه في التذييل 1، تمكنت اللجنة في عام 2023 من النظر والبت في 500 ملف وعدة مشاريع. وبالإضافة إلى القرارات النهائية المتخذة بشأن الطلبات، تتخذ اللجنة بانتظام قرارات مؤقتة بشأن الملفات، كحجب البيانات بشكل مؤقت مثلا بانتظار إجراء مراجعة كاملة للملف.

3.26 وكما سبق ذكره في مقدمة هذا التقرير، ناقشت اللجنة أيضا مع هيئات أخرى في الإنترنت مسائل تتعلق بمراجعة نظامها الأساسي والتعديلات المحتمل إدخالها عليه.

4.26 وواصلت اللجنة مراجعة وتحديث سياساتها وإجراءاتها. ويشمل ذلك النظر في ملفات ومسائل بالغة التعقيد والحساسية، كتلك التي تتعلق بتطبيق قواعد الإنترنت ذات الصلة بمقدمي الطلبات من اللاجئين أو طالبي اللجوء، والتعديلات التي أدخلها الإنترنت في عام 2017 على سياساته المتعلقة بمؤلاء الأشخاص.

27. المبادرات ذات الصلة بالشفافية: تواصل اللجنة بذل الجهود لتعزيز الشفافية، أحد مجالات اهتمامها الرئيسية.

- شاركت بشكل فاعل في اجتماعات الإنترنت المتصلة بعملها: اجتماعات اللجنة التنفيذية والجمعية العامة، والمؤتمر السنوي لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية، والاجتماعات التي نظمها كل من الفريق العامل المعني بالحوكمة، ولجنة معاملة البيانات، والأفرقة الاستشارية، لا سيما الفريق المتخصص المعني بالنشرات والتعالميم.

- وتواصل تحديث صفحتها على موقع الإنترنت العمومي على الويب (مثلا عن طريق شرح سياستها المتعلقة بالطلبات الاستباقية)، وصياغة مبادئ توجيهية، ونماذج، ووحدات تعلم إلكتروني، وغير ذلك من المواد الموجهة للمكاتب المركزية الوطنية، وموظفي إنفاذ القانون، ومقدمي الطلبات، ومحاميهم. ولئن كانت قراراتها سرية، إلا أنها قد نشرت بشكل غُفل في صفحتها على الويب قرارات جديدة صدرت عنها.

- وتسهم اللجنة أيضا في برنامج الإنترنت لتعريف الموظفين الجدد بالمنظمة.

- وبرغم رغبتها في التواصل بشكل أكبر مع خبراء قانونيين والمجتمع المدني، إلا أنها لا تفعل ذلك إلا بشكل محدود بالنظر إلى النقص في الموارد الذي تعاني منه حاليا. ولكنها تواصلت في بعض الأحيان مع بعض مكونات المجتمع المدني، وأجابت على عدة طلبات وردت من وسائل الإعلام، وشاركت في حلقات عمل أو حلقات دراسية شبكية.

28. مدونة قواعد سلوك لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت: بوصفها هيئة الإشراف المستقلة على معاملة الإنترنت للبيانات الشخصية، تسهر اللجنة على أن تتقيد هذه المعاملة بقواعد المنظمة. ويتعين على أعضائها أن يلتزموا بأعلى المعايير الأخلاقية، والحياد، والإنصاف، وأن يعكس سلوكهم، على الصعيدين المهني والشخصي، المبادئ التوجيهية للجنة. ولطالما نص النظام الأساسي للجنة وقواعد اشتغالها وممارساتها على العديد من المعايير الأخلاقية. وتسعى اللجنة منذ عام 2023 إلى توحيد معاييرها الرئيسية في مدونة سلوك واحدة وإضافة أحكام جديدة إليها حسب الاقتضاء.

سادسا. الأهداف المقبلة

29. ستواصل اللجنة التزامها بولايتها القانونية لتوجيه أنشطتها وإدارة المخاطر وتحديد الأولويات في المستقبل:
- وستبذل اللجنة جهدها لزيادة مواردها واستخدام مواردها الحالية على النحو الأمثل، مع الحرص على تكييفها مع الاحتياجات المتغيرة. وفضلا عن طلبات التوظيف الجديدة، ستواصل اللجنة التعاون مع الأمانة العامة لتطوير المزيد من الأدوات التقنية.
 - ووفقا للموارد المتاحة، ستعطي اللجنة الأولوية لتوفير المشورة والرقابة ووضع الاستنتاجات بشأن الطلبات والمشاريع بشكل فوري وملائم. وإذا سمحت هذه الموارد، ستعمل أيضا على مواصلة تعزيز الشفافية، وتطوير موارد تدريب جديدة، وتوسيع نطاق تواصلها وتفاعلها مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.
30. وبعد أن تستكمل اللجنة مدونة قواعد سلوكها وتنشرها على صفحتها على الإنترنت في عام 2024، ستعمل على متابعة تنفيذها والنظر فيما إذا كان من المجدي إضافة المزيد من القواعد والممارسات عليها. ويمكن للجنة أن تنظر أيضا فيما إذا كان من المفيد تحديد قواعد سلوك وممارسات خاصة بالمكاتب المركزية الوطنية ومقدمي الطلبات.
31. وأخيرا، وكما أشير إليه في السابق، ستشارك اللجنة بفعالية في مراجعة نظامها الأساسي.

ولمعرفة المزيد عن اللجنة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/3/CCF/1>

سابعا. قائمة التنذيلات

- التنذيل 1: الإحصاءات المتعلقة بأنشطة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت في عام 2023؛
- التنذيل 2: الإجراءات الاعتيادية لمعاملة الطلبات.

- - - - -

التذييل 1 -

الإحصاءات المتعلقة بأنشطة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت في عام 2023

ألف. اللجنة عموماً

1. اجتمع أعضاء لجنة الرقابة أربع مرات في ليون لمدة خمسة أيام، أي ما مجموعه 20 يوماً.
2. وفضلاً عن ذلك، عقد جميعهم أو بعض منهم، حسب الاقتضاء، اجتماعات افتراضية.
3. وعقد مقرر اللجنة ونائب رئيسها ورئيسها تحديدًا المزيد من الاجتماعات بوتيرة منتظمة. وتواصل مقرر هيئة الطلبات مع السكرتارية مرة في الأسبوع على الأقل، ومع الرئيسة لأكثر من مرة.
4. وتواصلت اللجنة مع سائر الأطراف المعنية من داخل الإنترنت ومن المجتمع المدني، فشاركت بالتالي فيما يقارب 20 من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات.
5. ونظمت اللجنة أيضاً ست دورات تدريبية بشكل حضوري في مقر المنظمة أو عن بعد لموظفين جدد في الإنترنت أو في المكاتب المركزية الوطنية للإنترنت.

باء. هيئة الإشراف والمشورة

6. استشارت الأمانة العامة للإنترنت هيئة الإشراف والمشورة بشأن تسعة مشاريع، فنظرت هذه الهيئة في بعضها عدة مرات ثم أحالت 13 قراراً إلى الأمانة العامة.
7. وأجرت الهيئة أيضاً تدقيقات تلقائية تتعلق بثلاث مسائل مختلفة، وزوّدت الأمانة العامة بعدة آراء وتوصيات نتيجة لذلك.
8. ونظرت في أربع مسائل قانونية وتقنية تهم اللجنة بشكل كبير وتتعلق بالأمن ونزاهة البيانات وأبرز معايير حماية البيانات.
9. وشاركت الهيئة في حوالي 50 اجتماعاً مع الأمانة العامة من أجل مناقشة مشاريع وإجراءات تنطوي على معاملة بيانات شخصية.

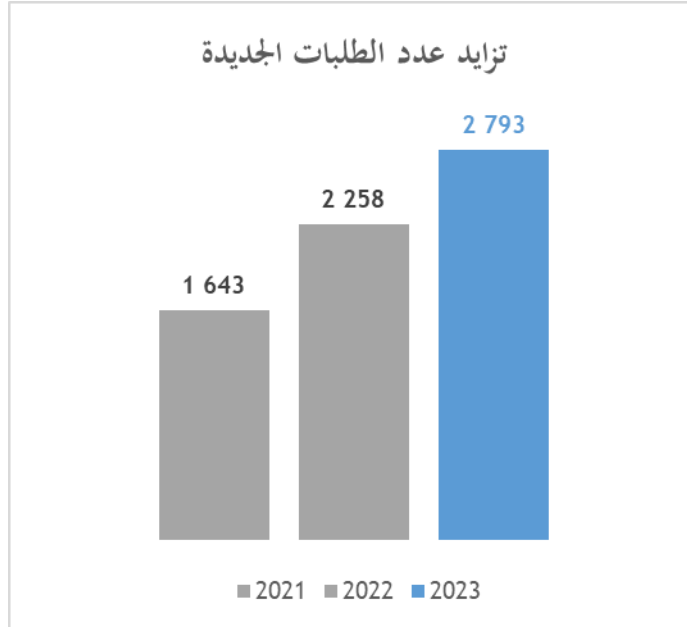
جيم. هيئة الطلبات

(أ) الطلبات الجديدة الواردة في عام 2023

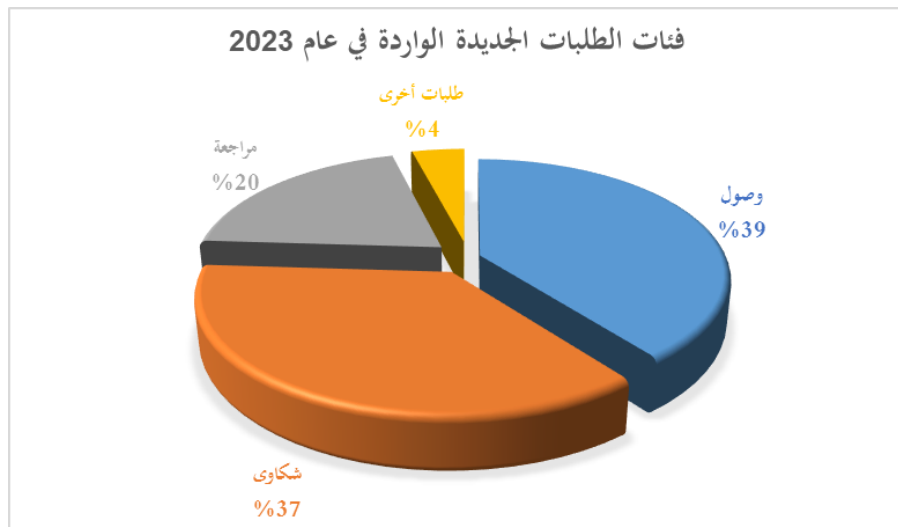
10. في عام 2023، تلقت اللجنة 2 793 التماساً أو طلباً لمراجعة قرارات (232 في الشهر) تتعلق بـ 2 000 مقدّمي طلبات جدد. ففي الواقع، قدّم بعض الأشخاص عدة طلبات متتالية خلال العام نفسه. فعلى سبيل المثال، يمكن لمقدّم الطلب أن يحيل في البدء طلباً للاطلاع على بيانات، ومن ثم طلباً لتصويب بيانات أو حذفها، كما يمكنه أن يطلب مراجعة قرار يقضي بالامتنال سبق أن أصدرته لجنة الرقابة.

11. وتسلط هذه الأرقام الضوء على الزيادة في عدد الطلبات المتتالية التي أحالها مقدّمو الطلبات على مدى السنوات الثلاث الماضية.

12. واستمر عدد الطلبات الجديدة في الارتفاع أيضا خلال السنوات الثلاث الماضية. وبلغت الزيادة 70 في المائة بين عامي 2021 و2023 (منها 34 في المائة بين عامي 2021 و2022، و27 في المائة بين عامي 2022 و2023).

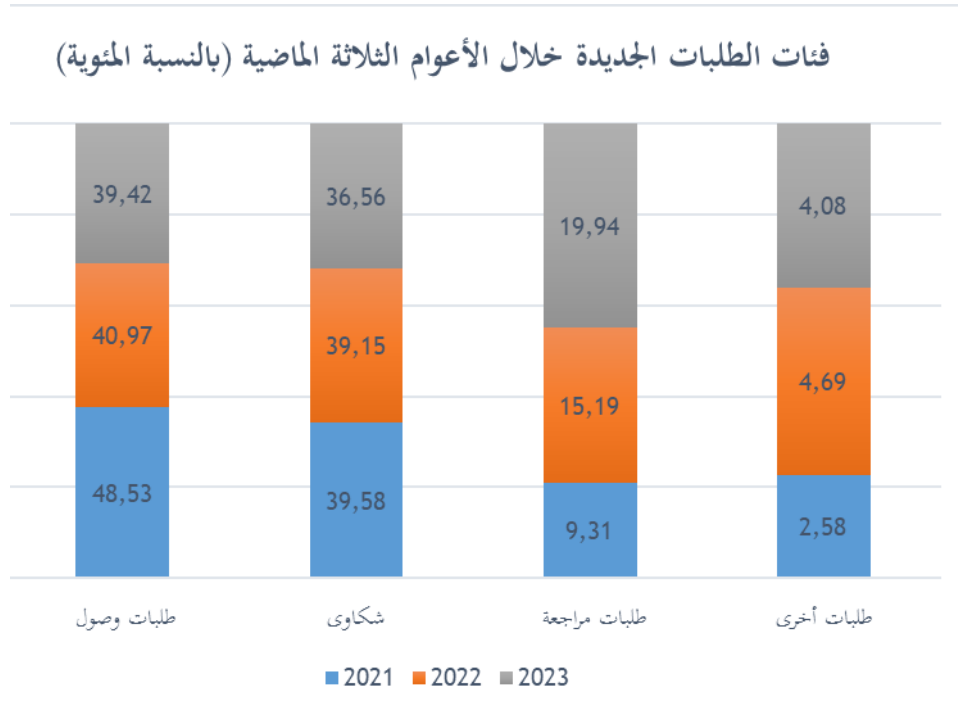


13. وفي عام 2023، تلقت اللجنة 1 101 طلب للاطلاع على بيانات، و1 021 طلبا لتصويب و/أو حذف بيانات، و557 طلبا لمراجعة قرارات، و114 من الطلبات الأخرى. ويظهر الرسم البياني أدناه فئات الطلبات الواردة ونسبها المئوية:



- طلبات الوصول هي طلبات لمعرفة ما إذا كانت هناك بيانات مسجلة في محفوظات الإنترنت، والاطلاع بالتالي على هذه البيانات.
- الشكاوى هي طلبات لتصويب و/أو حذف بيانات (إن وجدت) مسجلة في محفوظات الإنترنت.
- طلبات المراجعة لقرارات اللجنة هي طلبات ترد إما من مقدّمي الطلبات أو من مصادر البيانات، وتحتج بتوفر معلومات جديدة تبرر مراجعة قرار سابق اتخذته اللجنة.
- الطلبات الأخرى تشمل أي طلبات ليست طلبات وصول أو شكاوى أو طلبات مراجعة. وقد تشمل طلبات استباقية لتوفير معلومات بهدف منع مكتب مركزي وطني من معاملة بيانات، أو طلبات مقدّمة على أنها "شكاوى" ولكنها تُحال إلى لجنة الرقابة لأغراض أخرى قد لا تدخل في نطاق صلاحياتها (مثل طلبات إلغاء الإجراءات التي تستهدف مقدّم الطلب على الصعيد الوطني). ومعاملة هذه الطلبات تستدعي أيضا توفر الموارد.

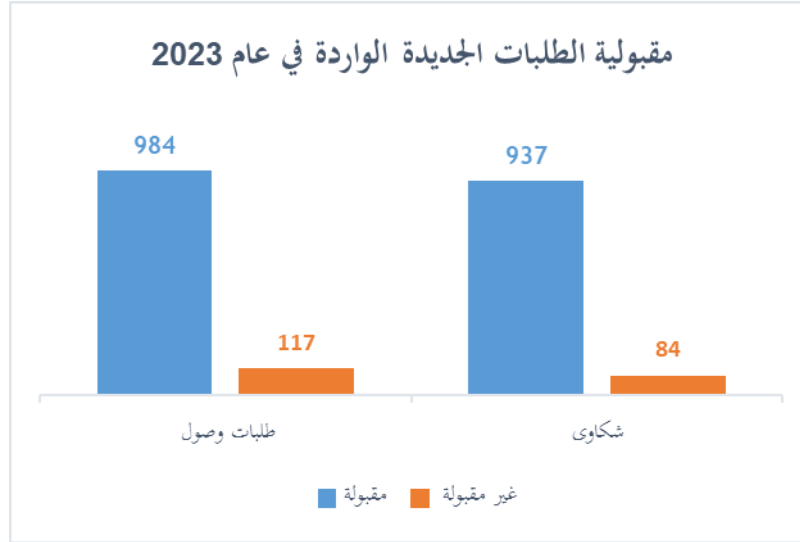
14. ولئن بقيت نسبة كل من الشكاوى وطلبات الوصول على حالها عموما خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن نسبة طلبات المراجعة سجلت ارتفاعا ملموسا في عام 2023 (من 9 في المائة من الطلبات في عام 2022 إلى 20 في المائة منها في عام 2023). وضاعفت بعض البلدان تحديدا عدد طلبات المراجعة التي أحالتها. وسُجل ارتفاع أيضا في طلبات المراجعة التي أحالتها مقدّمو الطلبات.



15. وطلبات الوصول والشكاوى التي تتلقاها لجنة الرقابة لا تستوفي دائما شروط المقبولية المنصوص عليها في المادة 30 من قوعد اشتغال اللجنة لأن مقدميها لا يوفرون، في معظم الأحيان، نسخة عن وثيقة الهوية أو توكيلا موقعًا عندما يمثلهم طرف ثالث، ولا يسوقون حججا تدعم طلب تصويب و/أو حذف معلومات، وذلك بالرغم من طلبات اللجنة المتكررة في هذا الصدد.

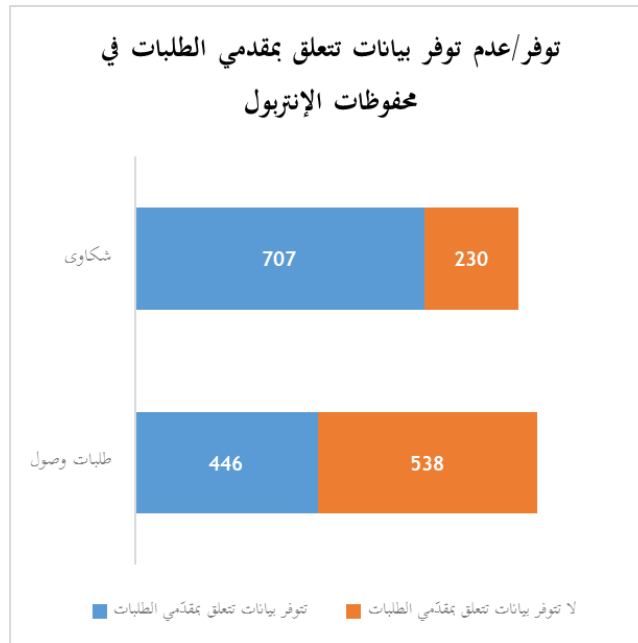
16. ومن بين طلبات الوصول والشكاوى الـ 2 122 الجديدة التي وردت في عام 2023 (انظر الفقرة 13 أعلاه)، بلغ عدد الطلبات المقبولة 1 921 (أي 91 في المائة):

- طلبات الوصول: 984 طلباً (أي 89 في المائة من طلبات الوصول الـ 1 101 الواردة)؛
- الشكاوى: 937 شكوى (أي 92 في المائة من الشكاوى الـ 1 021 الواردة).



17. ومن بين طلبات الوصول والشكاوى الـ 1 921 المقبولة، كان 1 153 (60 في المائة) طلباً منها يتعلق بمقدمي طلبات سُجّلت بيانات تخصهم في محفوظات الإنترنت:

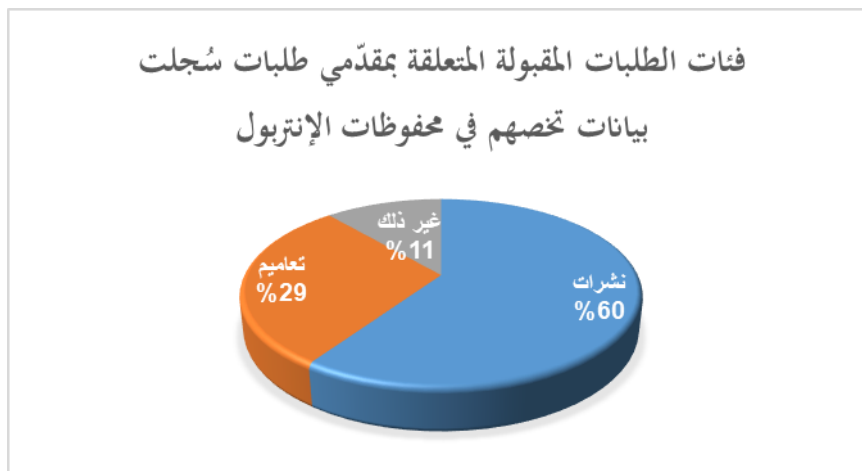
- طلبات الوصول: 446 (أي 45 في المائة من طلبات الوصول الـ 984 المقبولة)؛
- الشكاوى: 707 (أي 75 في المائة من طلبات الوصول الـ 937 المقبولة).



18. وحتى في غياب بيانات عن مقدّم طلب ما في محفوظات الإنترنت، يظل مطلوباً من اللجنة اتخاذ عدد من التدابير. فتستشير المكاتب المركزية الوطنية التي ربما شاركت في معاملة البيانات التي تخص مقدمي الطلبات. وهذه هي الحال مثلاً عندما يحيل مقدّم الطلب نسخة عن رسالة جرى تبادلها بين المكاتب المركزية الوطنية وبقيت مسجلة في المحفوظات الوطنية برغم حذف البيانات ذات الصلة من محفوظات الإنترنت. ومثال آخر على ذلك هي الحالة التي يشرح فيها مقدّم الطلب السبب الذي يدفعه إلى الاعتقاد بأن معلومات قد أحييت بشأنه من قبل بلد محدد؛ وفي هذه الحالة، تتواصل اللجنة مع البلد المذكور في ملف مقدّم الطلب، حتى في غياب أيّ معلومات في محفوظات الإنترنت. وغالباً ما يتعين عليها أيضاً دعوة مقدمي الطلبات إلى توفير معلومات إضافية (عندما يدّعون مثلاً بأنهم اعتقلوا على أساس بيانات عوملت من قبل الإنترنت). وتنسق لجنة الرقابة كذلك مع الأمانة العامة بانتظام لحثّ المكاتب المركزية الوطنية في البلدان التي شاركت في اعتقال مقدمي الطلبات بالاستناد إلى معلومات الإنترنت على ما يدّعى، على التحقق من محفوظاتها الوطنية وتحديثها.

19. فئات الطلبات الـ 1 153 المتعلقة بأشخاص سجلت بيانات تخصهم في محفوظات الإنترنت:

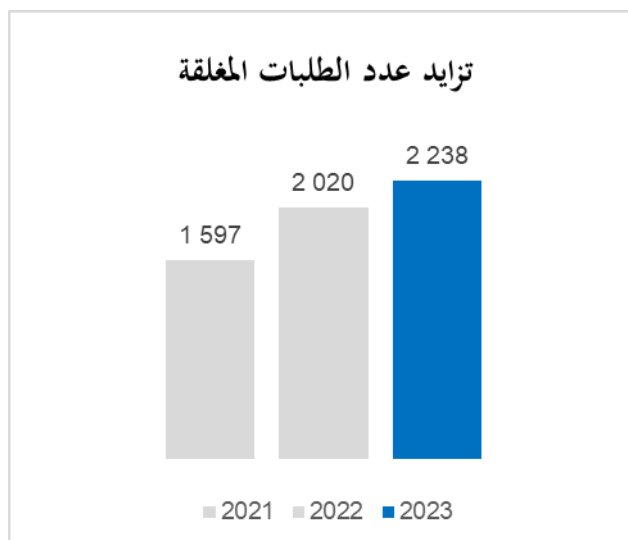
- 687 منهم صدرت بشأنهم نشرات حمراء؛
- 335 منهم صدرت بشأنهم تعميمات؛
- وبالنسبة لباقي مقدمي الطلبات، يمكن بكل بساطة أن تكون معلومات تخصهم قد سجلت إما في قاعدة بيانات المركبات الآلية المسروقة، أو قاعدة البيانات SLTD التي تتضمن معلومات عن وثائق سفر وهوية أفيد بأنها مسروقة، أو مسروقة وهي غير مملوءة، أو ملغاة، أو غير صالحة، أو مفقودة، أو يمكن أن تكون معلومات تخصهم قد سجلت في ملف أحد المتهمين في القضية نفسها.
- وفضلاً عن ذلك، نُشر 50 مقتطفاً من النشرات الـ 687 المذكورة في موقع الإنترنت العمومي على الويب.



20. والجرائم الرئيسية التي اتُهم بها مقدّمو الطلبات تتعلق دائماً بالاحتيال (جرائم مالية، واستيلاء، واختلاس، وغير ذلك).

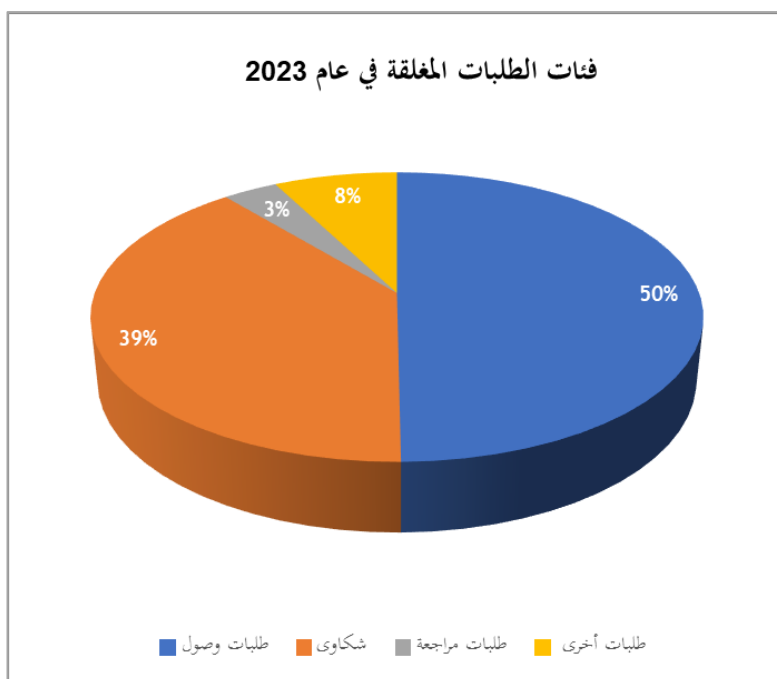
(ب) الطلبات المغلقة في عام 2023

21. أغلقت اللجنة 1 597 طلبا في عام 2021 (133 طلبا في الشهر) مقابل 2 020 طلبا في عام 2022 (168 طلبا في الشهر) و 2 238 طلبا في عام 2023 (186 طلبا في الشهر). وشكلت الزيادة 40 في المائة بين عامي 2021 و 2023 (26 في المائة منها بين عامي 2021 و 2022، و 11 في المائة بين عامي 2022 و 2023).



22. مواصفات الطلبات الـ 2 238 المغلقة

1.22 يتعلق 1 115 من هذه الطلبات بطلبات وصول، و 876 منها بشكاوى، و 76 بطلبات مراجعة و 171 هي طلبات أخرى.

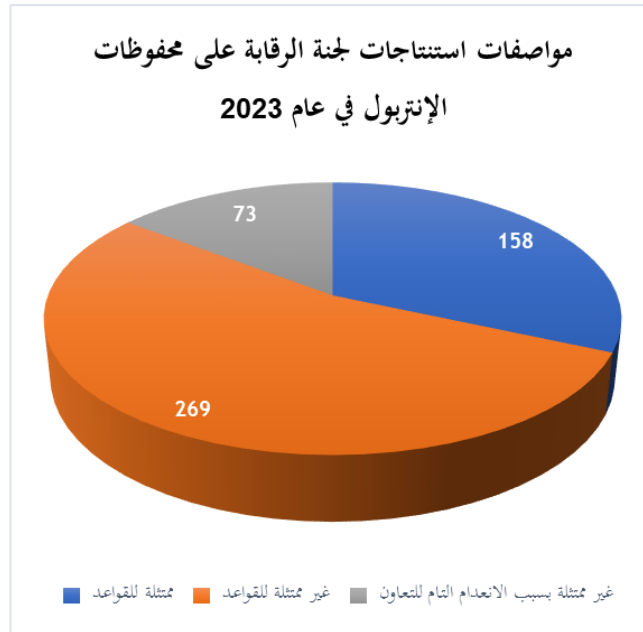


2.22 وتتعلق معظم الطلبات بأشخاص كانت بيانات تخصهم قد عوملت في محفوظات الإنترنت عندما قدّموا طلباتهم:

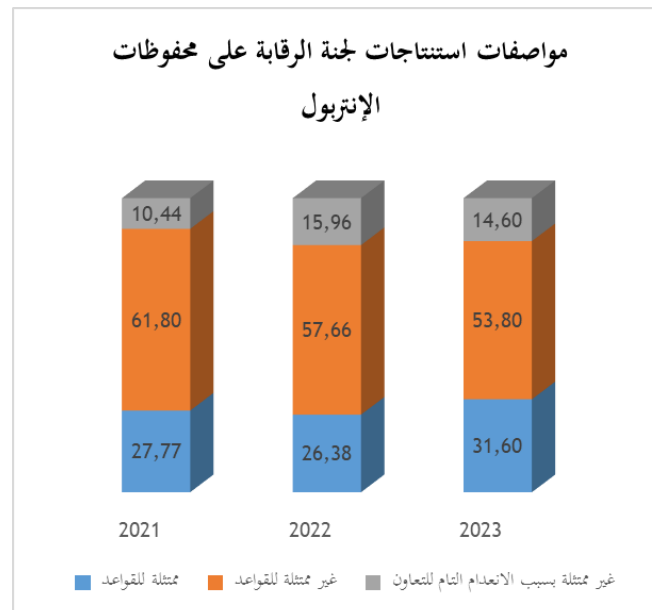
- 1 376 ملفاً (أي 62 في المائة) من الملفات الـ 2 238 المغلقة؛
 - 539 (أي 48 في المائة) من مقدّمي الطلبات الـ 1 115 الذين أحالوا طلبات وصول؛
 - 673 (أي 76 في المائة) من مقدّمي الطلبات الـ 876 الذين قدّموا شكاوى.
- 3.22 غالبية الطلبات التي أُغلقت في عام 2023 كانت مقبولة:
- 1 024 (أي 92 في المائة) من طلبات الوصول الـ 1 115 المغلقة؛
 - 835 (أي 95 في المائة) من الشكاوى الـ 876 المغلقة.
- 4.22 وكانت غالبية الطلبات التي أُغلقت في عام 2023 مقبولة وتتعلق بمقدّمي طلبات كانت بيانات تخصّهم مسجّلة في محفوظات الإنترنت عندما أحالوا طلبهم إلى لجنة الرقابة:
- 519 (أي 46 في المائة) من طلبات الوصول الـ 1 115؛
 - 643 (أي 73 في المائة) من الشكاوى الـ 876.
23. مواصفات الشكاوى الـ 876 المغلقة
- 1.32 أُغلقت 376 شكوى من أصل هذه الشكاوى الـ 876 دون قرار من اللجنة بشأن الامتثال لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:
- لم تُعلن مقبولة هذه الطلبات بتاتا؛
 - لم تسجّل أيّ بيانات تخص مقدّمي الطلبات في محفوظات الإنترنت؛
 - حُذفت البيانات المطعون فيها من قبل الأمانة العامة للإنترنت أو من قبل المكتب المركزي الوطني مصدر البيانات قبل اتخاذ اللجنة أيّ قرار بشأنها (138 ملفاً)؛
 - كانت بعض الملفات القليلة المتبقية تتعلق بأشخاص جرى تبادل معلومات تخصّهم بين مكاتب مركزية وطنية، ولكن لم تُعامل هذه المعلومات في إحدى قواعد بيانات الإنترنت.
- 2.32 أُغلقت باقي الشكاوى الـ 500 المقبولة التي كانت وردت من أشخاص سُجلت بيانات تخصّهم في محفوظات الإنترنت بعد صدور قرار من اللجنة بشأن الامتثال.
- خلصت اللجنة في 158 ملفاً (أي 32 في المائة) إلى أن البيانات كانت ممثلة لقواعد الإنترنت، وفي 342 ملفاً (أي 68 في المائة) إلى أن البيانات كانت غير ممثلة؛
 - وفيما يتعلق بـ 269 ملفاً (أي 54 في المائة)، خلصت اللجنة إلى أن البيانات لم تكن ممثلة بعد أن نظرت بتعمق في ادعاءات مقدّمي الطلبات وفي المعلومات التي وفرها المكتب المركزي الوطني المعني/وفرتها المكاتب المركزية الوطنية المعني، والمعلومات الأخرى التي كانت بحوزتها. واتُخذ القرار المتعلق بالملفات

التي اعتُبرت غير ممثلة لقواعد الإنترنت استنادا إلى المادة 2 أو المادة 3 من القانون الأساسي للمنظمة، وإلى سياسة الإنترنت بشأن اللاجئيين، أو الشروط المنصوص عليها في نظام الإنترنت لمعاملة البيانات لإصدار نشرة أو إحالة تعميم؛

- واعتُبرت الملفات الـ 73 المتبقية (أي 14 في المائة) غير ممثلة بسبب انعدام التعاون من قبل المكتب المركزي الوطني/المكاتب المركزية الوطنية مصدر المعلومات. فعندما لا تؤكد هذه المكاتب صلاحية الإجراءات المتصلة بالنشرات أو بالتعميمات برغم رسائل التذكير المتكررة، تتخذ لجنة الرقابة عادة قرارا بحذف البيانات دون مواصلة دراسة حجج مقدّم الطلب.



24. ويُظهر الرسم البياني أدناه النسبة المئوية للطلبات التي اعتُبرت ممثلة وغير ممثلة للقواعد خلال السنوات الثلاث الماضية. ونلاحظ ارتفاعا بسيطا في عدد الطلبات الممتثلة في عام 2023.



(ج) المهل

25. في عام 2023، لم يتم الالتزام بمهل الأربعة أشهر والتسعة أشهر التي نص عليها النظام الأساسي للجنة لاتخاذ قرار، وذلك بشأن حوالي 30 في المائة من طلبات الوصول و15 في المائة من الشكاوى. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عبء العمل الذي يتسبب بتأخير في معاملة الطلبات.

26. وبالنسبة للملفات التي لم يُتخذ القرار بشأنها ضمن مهلة الأربعة أشهر والتسعة أشهر، بلغ متوسط التأخير ثلاثة إلى أربعة أشهر لطلبات الوصول، وثلاثة إلى ستة أشهر للشكاوى. وفي عام 2023، استُكملت بالتالي 70 في المائة من طلبات الوصول ضمن مهلة الأربعة أشهر، و30 في المائة منها في غضون سبعة إلى ثمانية أشهر في المتوسط؛ وعمملت 85 في المائة من الشكاوى ضمن مهلة تسعة أشهر، و15 في المائة منها في غضون 12 إلى 15 شهرا في المتوسط.

27. وتستغرق معاملة بعض الملفات البالغة الحساسية أو التعقيد أكثر من تسعة أشهر لطلب معلومات إضافية بشأنها من مختلف الأطراف المعنية، والأطراف الثالثة أو البلدان، ولكي يتسنى تحليل جميع المعلومات المتوفرة واتخاذ القرار بشأن امتثال أو عدم امتثال الملف، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة.

28. وثمة سبب آخر للتأخير يتمثل في ميل بعض المكاتب المركزية الوطنية إلى طلب تمديد المهل بشكل متكرر، أو عدم تعاونها على الإطلاق، ما يستدعي اتخاذ خطوات إجرائية إضافية.

29. وأخيرا، تقتضي عموما عملية فرض قيود على المعلومات تبادل العديد من المراسلات بين الأطراف لمعرفة الدوافع والمبررات، ولإيجاد سبيل يتيح تبادل أقل كم ممكن من المعلومات مع الطرف المعني، وفقا لما تنص عليه المادة 35(ج) و(د) من النظام الأساسي للجنة. ويقدر عدد الطلبات التي تخضع لقيود بناء على طلب مقدميها بـ 20 في المائة، وعدد تلك التي تخضع لقيود بناء على طلب من المكاتب المركزية الوطنية بـ 60 في المائة.

- - - - -

التذييل 2 -

الإجراءات الاعتيادية لمعاملة الطلبات

1. يُظهر الرسمان البيانيان أدناه المراحل الرئيسية للإجراءات الاعتيادية لمعاملة طلبات الوصول وطلبات التصويب و/أو الحذف.

2. وتتضمن معاملة أحد الطلبات عدة مراحل تتطلب كل منها اتخاذ العديد من الإجراءات. وقد يتغير ترتيب هذه الإجراءات من ملف إلى آخر. وتنطوي هذه الإجراءات عموماً على عملية تواصل مع الأطراف المعنية أو مع الأمانة العامة. ويمكن للجنة أن تتخذ في بعض الأحيان تدابير إضافية لا تظهر في الرسوم البيانية أدناه.

- فعلى سبيل المثال، إذا شرح مقدم الطلب أنه اعتقل على أساس بيانات الإنترنت، يمكن للجنة أن تطلب من المكتب المركزي الوطني للبلد المعني التحقق من أن محفوظاته الوطنية محدّثة ومن أنها تتضمن المعلومات نفسها المسجلة في محفوظات الإنترنت. وهذه الخطوة ضرورية تحديداً عندما تكون البيانات قد حُذفت من محفوظات الإنترنت، ولكن ليس من جميع المحفوظات الوطنية.

- عندما يحيل مقدم الطلب وثيقة صادرة عن إحدى السلطات القضائية الوطنية ترفض فيها مثلاً التسليم بحجة أن الملاحقات تستند إلى دوافع سياسية، أو أن حق مقدم الطلب في مراعاة الأصول القانونية الواجبة بشأنه ستُنتهك في حال تم تسليمه، تتواصل اللجنة مع المكتب المركزي الوطني للبلد الذي رفض التسليم.

3. ويمكن أن تؤدي كل مرحلة من المراحل المذكورة في الرسمين البيانيين إلى المزيد من الأخذ والرد مع مقدمي الطلبات والمكتب المركزي الوطني بشأن المعلومات التي وفّرها كل طرف للحصول على جميع المعلومات الهامة. ويبلغ متوسط عدد المراسلات التي تتبادلها اللجنة مع الأطراف المعنية تقريباً ما يلي:

- 12 فيما يتعلق بطلبات الاطلاع (المادة 29 من النظام الأساسي للجنة الرقابة)؛

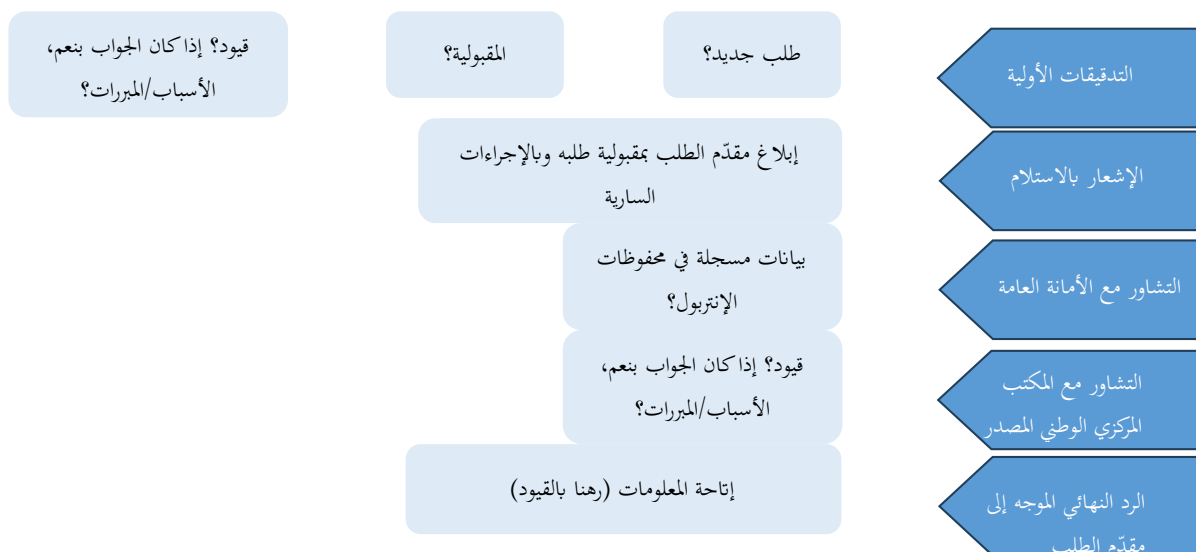
- 35 فيما يتعلق بالشكاوى (المادة 29 من النظام الأساسي للجنة الرقابة)؛

- 30 فيما يتعلق بطلبات المراجعة (المادة 42 من النظام الأساسي للجنة الرقابة).

4. وعند معاملة الطلبات، تأخذ اللجنة في الاعتبار أيّ قيود محتملة فرضتها الأطراف، وتتواصل عموماً مع الطرف الذي فرض القيود لمعرفة الأسباب التي تكمن وراءها ولتقييم ما إذا كان بالإمكان مع ذلك إطلاع الطرف الآخر على بعض المعلومات، وفقاً لما تقتضيه المادة 35 من النظام الأساسي للجنة، بحيث تتمكن اللجنة من أداء مهامها على النحو الواجب. وقد تؤثر القيود في الخطوات الاعتيادية المبينة أدناه.

5. ولئن كانت الطلبات تعامل حسب ترتيب ورودها، إلا أن اللجنة قد تقرر أن ثمة حالات محددة تستدعي تسريع الإجراءات. وهذه هي الحال مثلاً عندما يحيل مقدم الطلب نسخة عن قرار قضائي صادر عن البلد مصدر البيانات يثبت تبرئته من التهم التي صدرت النشرة الحمراء بشأنها.

1. طلبات الوصول



2. طلبات التصويب و/أو الحذف